مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

في الوقت الذي تتواصل فيه المساعي الحثيثة الهادفة إلى تذليل العقبات من أمام طريق ولادة الحكومة وهي المحاولات التي لم تر النور حتى كتابة هذه الأسطر، تمثل الجديد والهام في هذه اللحظة السياسية في انفتاح لبنان الرسمي على سوريا للمرة الأولى بهذا الشكل الإيجابي الدراماتيكي، منذ عشرة أعوام مع بدء الأحداث السورية.

فقد دبّت الحياة في مشاريع ممنوعة سابقا، مثل استجرار الغاز المصري والكهرباء الأردنية عبر سوريا بتصريحات أميركية علنية مثلت ضوءا أخضر للمشوع الطموح، وجاءت الترجمة بزيارة وفد وزاري لفتح الحوار مع دمشق حول التعاون الكهربائي، وتلته فورا بعد ايام لقاءات تقنية رباعية لبنانية مصرية أردنية سورية في عمان، للبحث في التفاصيل التقنية.

يمكن القول إن دمشق عادت إلى المعادلة اللبنانية من الباب الواسع، كون هذا هو الطبيعي، وقد سلمت الإدارة الأميركية بهذه الحقيقة رغم سنوات المكابرة والإنكار التي لا يزال بعض اللبنانيين أسيرا لها. ويشير المتابعون لأجواء الزيارة اللافتة للنظر ولنتائجها و للقرار السوري بالاستجابة لطلب الحكومة اللبنانية للسماح باستجرار الكهرباء الأردنية والغاز المصري إلى لبنان عبر الأراضي السورية، إلى أن هذا الأمر يأتي ترجمة ملموسة لمفهوم تجديد العروبة الذي دعا إليه الرئيس السوري بشار الأسد، باعتبار العروبة تجسيدا للمصالح المتبادلة وتعبيرا عن الهوية والانتماء المشترك وطبعا كون لبنان هو جزء لا يتجزأ من العالم العربي.

ويلفت زوار العاصمة السورية دمشق إلى أنها لم تكن في حاجة لتناقش طويلا الطلب اللبناني، لأنها تنظر في مثل هذه الأمور التي تخفف المعاناة عن الشعب اللبناني بعين المسؤولية بمعزل عن المواقف والحسابات السياسية التي قد يتوقف عندها الآخرون، ويدعون إلى الإنتباه للمعنى الذي تحمله هذه التجربة إلى الوعي العام حول ثبات ورسوخ حقيقة الترابط بين لبنان وسوريا، وكذلك سائر الدول والشعوب العربية، وإدراك أن العلاقات التي تنمو بقوة الجغرافيا والتاريخ أقوى من اي محاولة للإنكار والمكابرة، وهي إن لم تكن خيارا ذاتيا واعيا ستكون قدرا إلزاميا لا مفر منه.

وبذلك تكون الحكومة اللبنانية أنهت قطيعة في العلاقات الرسمية مع سوريا حيث زار وفد وزاري رفيع المستوى برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الخارجية والمغتربين بالوكالة في حكومة تصريف

الأعمال زينة عكر العاصمة دمشق، وأجرى محادثات مع وزير الخارجية السوري فيصل المقداد بهدف الحصول على موافقة سورية من أجل تمرير الغاز والطاقة الكهربائية من مصر والأردن عبر أراضيها. وأبدت دمشق استعدادا لتلبيته، في ظل أزمة الطاقة التي يعاني منها لبنا. والتي بلغت حدا لا يطاق يذكّر بأيام الحرب الاهلية.

وعلى هذا الصعيد من الممكن أن يبدأ إمداد لبنان بالغاز المصري خلال شهر إذا ما سارت الأمور وفق الاتفاق لجهة تذليل العقد اللوجستية والمالية والتقنية، إلا أن البعض يلفت النظر إلى أن تفعيل الخط عمليا يحتاج إلى فترة 4 إلى 6 أشهر ولا يمكن للبنان أن ينتظر في ظل تفاقم أزمة المحروقات واقتراب استحقاق رفع الدعم، لذلك سيملأ النفط الإيراني جزءا من حاجة السوق اللبنانية إضافة إلى النفط العراقي وذلك في النصف الثاني من شهر أيلول الحالي بعد تأخر يتحمل الجانب اللبناني مسؤوليته.

وبذلك، بعد نيف وعشر سنين من قطيعة شبه معلنة سبقتها سنوات من القطيعة العملية على صعيد حكومات لبنان المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٥ مع انسحاب الجيش السوري من لبنان، إضطر لبنان الرسمي الى التواصل مع سوريا، فأرسل وفدا وزاريا الى دمشق طلبا لموافقتها أو قبولها بعمليات المرور والاستجرار تلك، بعد سنوات من الدعوات الى عزل دمشق.

والواقع أن التواصل مع سوريا تم اليوم بضغط من الحاجة اللبنانية وبإذن أميركي فشكل ضربة لدعاة العزلة وتطويق سوريا ولأصحاب سياسة النأي بالنفس، وهو أسس لاستمرارية في العلاقة مؤكدا ان عامل الجغرافيا هو عامل حاسم في رسم سياسات الدول والكيانات السياسية.

من هنا فإنه يجب الانطلاق من الواقع القائم للتأكيد على حقيقة استحالة عزل لبنان عن سوريا أو فرض قطيعة لبنان عنها مهما كانت الدوافع والنوازع والأهداف. وقد كان موضوع العلاقة مع سوريا مدار معارك كبيرة خلال سنوات الحرب الاهلية وما بعدها، وقد اعتمدت وثيقة الوفاق الوطني التي أقرت في مؤتمر الطائف في العام ١٩٨٩، على أن لبنان وطن نهائي لكل أبنائه وتربطه علاقات مميزة مع سوريا في نص وسطي أقرنت فيه نهائية الكيان اللبناني بتمايز العلاقات مع دمشق، ما شكل ترضية وعلاجا لهواجس أكثر من جهة.

وقد ترجمت هذه الثنائية بعد العام ١٩٨٩ في صياغة علاقات لبنان وسوريا لجهة تنظيم المعاهدات والاتفاقات التي كان أهمها معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين البلدين وإقامة المجالس والهيئات واللجان المشتركة والتي كان أرفعها المجلس الأعلى السوري اللبناني.

بيد أن البعض يقول بأن هذه الاتفاقات صيغت بين البلدين في ظل هيمنة سورية ووجود أكثر من 10 آلاف جندي وضابط سوري في لبنان، علما ان الدخول السوري في البدء في العام ١٩٧٦ جاء بناء لطلب لبناني من جهة مسيحية ورسمية للدفاع عن لبنان، ثم تكرس وجوده الشرعي بقرارات القمة العربية في العام ١٩٧٦. وتعرض هذا الوجود الى مد وجزر من حيث مشروعيته وقبول اللبنانيين به الى أن كان العام ٢٠٠٥ الذي شهد فعليا ورسميا وميدانيا خروج الجيش السوري من لبنان بشكل اتفاقي أكدت عليه مراسم عسكرية لوداع هذا الجيش وشكره على ما قدم من تضحيات من أجل لبنان.

والحال أن الجيش السوري خرج من لبنان وبقيت قائمة قانونيا كل الاتفاقيات والمعاهدات والمجالس الناظمة للعلاقات بين البلدين بصرف النظر عن الخلاف حول طبيعة العلاقة مع دمشق في لبنان. خاصة ان البلد شهد بعد الخروج السوري ظهور أكثر من تيار من حيث العلاقة بدمشق. التيار الأول وهو تيار الأخوة والصداقة والمصالح المشتركة وعبر عنها تيار ما عرف بـ ٨ آذار، والثاني تيار العداء لسوريا والقطيعة معها وعبر عنها يومها تيار ١٤ آذار، وتيار ثالث استقل بتجسيده التيار الوطني الحر بقيادة العماد ميشال عون وفيه تختلف النظرة الى سوريا وفقا لوجودها او خروجها من لبنان. فإذا كانت موجودة بجيشها فإنها تعتبر بنظرهم محتلة او منتدبة او وصية ويجب مواجهتها حتى تخرج، وإذا خرجت تكون العلاقة والصداقة معها ضرورية لمصلحة الطرفين، وهو الرأي السائد اليوم في صفوف التيار.

بيد أن التيار الثاني، أي تيار العداء، هو الذي فرض إيقاعه على الدولة اللبنانية بشكل واسع منذ العام ٢٠٠٥ وفرض القطيعة الواقعية معها، ثم شنت الحرب على سوريا بقيادة أميركية لإسقاطها ونفذ العدوان على مراحل كان منها مرحلة العزل والتطويق والحصار وهنا ابتدعت نظرية النأي بالنفس في موقف أرادوا منه المساهمة في حصار سوريا كما تريد أميركا، ثم جاء قانون قيصر الأميركي الذي فرضت فيه واشنطن رزمة من التدابير الكيدية ضد سوريا أسمتها وبشكل غير قانوني عقوبات على سوريا.

لقد تراكمت على طريق بيروت – دمشق منذ العام ٢٠٠٥ السلبيات والعوائق من الجانب اللبناني، من دون ان تبادل سوريا لبنان بالمعاملة بالمثل لأنها كانت تعتبر ان أخوة البلدين ومسؤولية سوريا بوصفها أمّ الصبي أو الشقيق الأكبر، هي أكبر لاحتضان لبنان، حسب زوار دمشق.

بيد أن التيار الأول، تيار الاخوة والصداقة، معززا أو متفاهما مع التيار الثالث، تيار التمييز في العلاقة حسب الموقع والانتشار، لم يسمح بإحداث القطيعة المطبقة مع لكنه أيضا لم يتمكن من فرض إيقاع طبيعي على هذه العلاقات وفقا للمعاهدات والاتفاقيات الناظمة لها والتي استمرت قائمة، وبالتالي لم يتمكن أحد في لبنان من نسج العلاقة وفقا لكل ما يريد بل تمكن كل فريق من تنفيذ شيء مما يريد وعجز عن فعل أشياء يتمناها، ما أنتج جمودا أو شللا فعليا في العلاقات ارتد ضررا على البلدين. خاصة في ملفات هامة كبرى مثل ملف النازحين السوريين إلى لبنان وملف ترسيم الحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية الخالصة للبلدين، كما وملف الترانزيت وعبور البضائع اللبنانية عبر سوريا، وملف الطاقة واستجرار الكهرباء عبر سوريا وغيرها من المسائل..

لقد تضرر لبنان من سوء العلاقة مع سوريا أكثر مما تضررت منه سوريا التي عرفت كيف تتعامل مع الوضع اللبناني وتخفف من آثاره، أما لبنان ونظرا لواقعه الجغرافي الذي لا يمكن التنكر له، فإنه وصل في ذروة أزمته إلى الحقيقة التي لا مناف منها، لكن واشنطن التي تنظر إلى الأمور بميزان المصالح وتقيسها بمقياس المنافع من دون ان يكون للمبادئ أو المشاعر دورا في التقييم، رأت أن سياسة الضغوط القصوى على سوريا ولبنان بمقتضى قانون قيصر وخطة بومبيو وصلت إلى حد باتت فيه تنتج عكس ما هو متوخى منها.

يأتي هذا الأمر خاصة مع ظهور استعداد طرف لبناني فاعل، حزب الله، للتوجه شرقا وكسر الحصار مع اقتداره للدفاع عن قراره المتمثل بداية بقرار استيراد النفط الإيراني عبر سوريا، والمتحفز لاتخاذ قرارات أخرى ستشكل في حال حدوثها غير المستبعد، انقلابا في الوضع اللبناني على الصعيد الاقتصادي سيتبعه حتما تغييرات على الصعد الأخرى، وهو حتما في غير مصلحة واشنطن والغرب.

في ظل المخاوف الأميركية هذه سمحت واشنطن للبنان بالعودة إلى تفعيل اتفاقات الخط العربي، وسمحت للأردن في عقد لقاء تنفيذي في عمان يشارك فيه لبنان وسوريا ومصر من أجل هذا التفعيل، ولهذا شوهد الوفد الوزاري اللبناني في دمشق وفي عمان ينضم في مشهدان يؤكدان على حقيقة

الجغرافيا التي مفادها ان لبنان لم ولن يقدر يوما على إدارة الظهر لسوريا أو القطيعة معها مهما جهد أعداء العلاقة ذلك.

وعلى ضوء ذلك سيكون على لبنان أن ينظر لمصالحه ويحققها بالعمل المشترك مع سوريا وفقا لما هو قائم من اتفاقات أو وفقا لما يمكن أن يعقد منها، وإذا كان طرف ما يجد أن الاتفاقات والمعاهدات القائمة فيها غبن أو إجحاف بحقه فإن تعديلها ممكن إذا توفر حسن النية والرغبة الصادقة في التعاون والعمل المشترك، لأن في ذلك مصلحة للطرفين لا يمكن القفز فوقها مهما كانت الاعتبارات والظروف.

على أن أكثر متطرفي الرأي الثاني الذي ذكرناه حول العلاقة مع سوريا، يقرون أن الفراغ على المستوى الحكومي يؤدي إلى خيارات عدة، خصوصا في أزمة كالتي نشهدها وفي ظل حاجة لبنان الكبيرة للطاقة. ويعتبرون أن هناك محاولة من قبل العهد ومجموعة الممانعة (نسبة إلى حلفاء حزب الله) لإجبار لبنان على التطبيع مع النظام السوري، لكن الأمر في نهاية المطاف لا يقتصر على ذلك، فالقضية مرتبطة بما هو أبعد من رغبة العهد والحزب، وبالتحديد بما يريده الروس والأميركيون من سوريا وما يريده الطرفان من بعضهما البعض، كما بمصير العلاقات الأميركية – الإيرانية. ويشير هؤلاء إلى أن الاتفاق على ملف الغاز يتعدى إطار العلاقات الثنائية اللبنانية – السورية إلى علاقات رباعية، لا بل علاقات إقليمية برعاية أميركية تعود بالمصلحة للدول الأربعة لبنان سوريا مصر والأردن. ويعتبرون أن النظام السوري يحاول استغلال الحدث لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء وتثبيت دوره، وهي محاولة بائسة، خصوصا أن المجلس الأعلى اللبناني السوري تخطاه الزمن. وليس خافيا على أحد أن هناك رغبة جامحة من قبل النظام في سوريا لرفع العقوبات عنه والعودة حتى لو جزئيا للحضن العربي... وقد بدا لافتا أخيرا هذه المسافة التي اتخذها من المحور الإيراني، كما يقولون، علما بأنها ليست انعطافة مستدامة ولا تزال في إطار المناورة.

ويشدد أخصام لدمشق لكن أقل راديكالية من غيرهم، على أن الزيارة التي حصلت محصورة بموضوع محدد هو استجرار الغاز المصري عبر مصر وسوريا بعد وصول الضوء الأخضر الأميركي، ولا يجب إعطاؤها أكثر من حجمها، وفي الوقت نفسه لا يجب التقليل من أهميتها، لأن لبنان بأمسّ الحاجة لهذا الشريان الحيوي من الغاز لمعالجة أزمة الطاقة المزمنة فيه. وكل حديث آخر غير دقيق أو صحيح، فالموضوع لا يكون خاضعا للنقاش أو لخطوات جدية إلا من خلال بوابتين، حكومة رسمية تنال ثقة

مجلس النواب، وفق بيانها الوزاري، وخطوة من جامعة الدول العربية، لأنه بنهاية المطاف لا يمكن التفرد بأي قرار في هذا الخصوص رغم المصالح المشتركة مع سوريا.

في هذه الأثناء قرأ كثيرون في لبنان في توكيل دمشق الأمين العام للمجلس الأعلى اللبناني – السوري، نصري خوري، الإعلان عن قرارها الموافقة على طلب الجانب اللبناني السماح بتمرير الغاز المصري والكهرباء الأردنية، محاولة لإحياء عمل هذا المجلس بعد نحو 10 سنوات من تجميد قسري أصابه نتيجة انقطاع التواصل بين البلدين التزاما من لبنان بقرارات جامعة الدول العربية وبالإجماع العربي على مقاطعة النظام السوري.

وانبثق هذا المجلس عن معاهدة الإخوة والتنسيق بين لبنان وسوريا، التي تم توقيعها في عام 1991، وشكلت منعطفا كبيرا في تاريخ العلاقات بين البلدين. ويتألف المجلس من رئيسي جمهورية الدولتين، كما من رئيسي مجلس الشعب السوري ومجلس النواب اللبناني، بالإضافة إلى رئيسي مجلس الوزراء ونائبيهما في البلدين. وحسب المهام الرسمية المنوطة به، يضع هذا المجلس السياسة العامة للتنسيق والتعاون بين الدولتين في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ويشرف على تنفيذها. وتعد قراراته إلزامية ونافذة المفعول في إطار النظم الدستورية في كل من البلدين. لكن إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا في عام 2008، واتخاذ قرار بفتح سفارتين في الدولتين الجارتين، طرح بوقتها أكثر من علامة استفهام حول جدوى استمرارية المجلس الأعلى، وإن كان اتخذ قرار واضح بحينها بوجوب استكمال عمله.

لكن المدافعين عن المجلس يستغربون التوقف عند نصري خوري لمقررات الاجتماع الأخير اللبناني – السوري بخصوص ملف الغاز، فهي ليست المرة الأولى التي يتلو فيها الأمين العام مقررات بعد اجتماع مشترك للطرفين باعتبار أن ذلك يندرج في صلب مهامه، وهو مؤسسة قائمة تماما كما معاهدة الإخوة والتنسيق، والاتفاقات بين البلدين كلها لا تزال سارية المفعول. ويعتبرون أن لزيارة الوفد اللبناني الأخيرة إلى سوريا دلالات واضحة لجهة الرغبة المشتركة في تفعيل العلاقات بين البلدين، وأن ملف الغاز والكهرباء من الملفات الملحة والجانب السوري أبدى كل إيجابية واستعداد لعبور الغاز المصري الأراضي السورية وتفعيل خط الربط الكهربائي السباعي.

ويكشف هؤلاء أنه يتم التجهيز منذ فترة لمجموعة لقاءات واجتماعات لعدد من الوزراء من الطرفين لحل الكثير من الأمور، وحلحلة الأزمات التي يمر بها لبنان وتعاني منها سوريا نتيجة الحصار الأميركي الجائر.

وتُطرح أكثر من علامة استفهام حول ما إذا كان ما حصل مؤخرا أدى لتطبيع العلاقات بين البلدين، خصوصا أن الوفد اللبناني الذي زار سوريا هو وفد رفيع بخلاف وفود كانت تقوم بزيارات تقنية يرأسها وزير واحد مختص قريب من دمشق. وبغض النظر عن واقعية تلك القراءة من عدمها او استباقها للأحداث على صعيد العلاقة بين لبنان وسوريا، فإن المتابعين للموضوع يقولون إن السفيرة الأميركية لدى لبنان دوروثي شيا أعطت الموافقة المسبقة على الزيارة، التي جاءت أصلا ترجمة لما أعلنته قبل أسابيع عن قبول الإدارة الأميركية استجرار الغاز إلى لبنان عبر سوريا، مع ما ينطوي على ذلك من خرق لقانون قيصر، وضع في خانة محاولة استدراك حراك حزب الله على صعيد جلب الطاقة الى لبنان.

من هنا يمكن تفسير الصمت العلني للغالبية الساحقة من القوى المناهضة لدمشق والذين ينضوون في اطار ما عرف بقوى 14 آذار، قبل أن يجد القليل منهم الذي رفع صوته، ضالته في غياب العلم اللبناني عن قاعة اللقاء الذي جمع الوفدين اللبناني والسوري، ما اعتبره إهانة لا يمكن السكوت عنها، خصوصا أنها تشكل خروجا على كل الأعراف والليباقات الديبلوماسية المتعارف عليها بين الدول.

وبذلك فإن التركيز على هذا التفصيل الشكلي يعّبر عن الأزمة التي وجد الآذاريون انفسهم فيها، بعدما أجبرتهم الإملاءات الأميركية على الوقوف في تناقض مع انفسهم، واضطروا للترحيب بزيارة كانوا يحرمونها، ويخونون كلّ من يفكر بها، حتى إن رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري وضع رفض الزيارة إلى سوريا عنوانا لحملاته على خط رئاسة الحكومة لأشهر طويلة.

وفي الخلاصة، بين منطق هؤلاء وأولئك، يؤكد المطلعون أن زيارة الوفد اللبناني إلى سوريا تبقى محصورة بأجندتها المعلنة، وتحديدا مناقشة الأوضاع الصعبة التي يمر فيها البلدان، وخصوصا في مجالات الكهرباء والغاز، فضلا عما تحدثنا عنه سابقا عن إمكانية مساعدة سوريا للبنان في إمرار الغاز المصري والكهرباء الأردنية عبر الأراضي السورية.

وقد جاء التأكيد على ذلك من خلال البيان الختامي الذي صدر بنتيجة اللقاء، والذي أكّد من خلاله الجانبان على متابعة الجوانب الفنية التفصيلية من خلال فريق مشترك لمناقشة القضايا المتعلقة بالأمور الفنية في كلا البلدين.

ويجزم العارفون أن المحادثات التي جرت في دمشق بقيت مضبوطة بالمستوى الفني التقني، وأن السياسة غُيبت عمدا عن المناقشات، إلا أن هناك من يتحدث عن بعض المؤشرات التي قد تكون معبرة، من بينها ان الوفد لم يكن تقنيا محضا، طالما ان نائبة رئيس الحكومة وزيرة الخارجية بالوكالة زينة عكر كانت حاضرة، ما أعطاه بعدا سياسيا لا يخفى على أحد.

لكن، هل تكون هذه الزيارة بمثابة توطئة لعودة سورية إلى لبنان، من بوابة إنقاذه، وهي الحجة نفسها التي أعطيت لدخولها المتدرج إلى البلاد في مراحل تاريخية سابقة؟ وهل يكرر التاريخ نفسه، طالما ان ما أحاط بهذه الزيارة أوحى بوجود شبه تواطؤ جماعي على مثل هذه العودة، مع توافق إقليمي مضمر؟

قد لا يكون مثل هذا الاستنتاج في مكانه، أقله في الوقت الراهن، وربما تتضح المعطيات أكثر، فلا سوريا في وارد العودة إلى لبنان، وهي تعاني ظروفا صعبة وعزلة تاريخية تخرج منها رويدا رويدا، ولا لبنان في وارد استنساخ تجربة الوصاية التي يقر حلفاء سوريا قبل خصومها، أنها حملت الكثير من الجوانب المظلمة والسوداوية.

حتى حلفاء سوريا لا يجاهرون بخلاف ذلك، فرغم أن المقربين منهم والمحسوبين عليهم، يؤكدون وجوب استكمال الزيارة التقنية بعلاقات سياسية مع النظام في سوريا، تخرجهم من دائرة الضوابط المحدّدة سلفا من جانب الولايات المتحدة وغيرها، ويرون أنها تصب في مصلحة البلدين الشقيقين، إلا أن أحدا لا يذهب إلى حد الحديث عما يتخطى منطق تطبيع العلاقات، في الإطار الضيق للأمور.

ولا شكّ أن لزيارة دمشق، إلى جانب طابعها التقني والفني، دلالاتها السياسية، دلالات أحدثت انقساما في اليومين الماضيين، لكن هناك من يعتبر الأزمة اللبنانية مجرد تفصيل على خطها، لكونها تتجاوز الواقع الداخلي، لصالح واقع إقليمي متشابك.